اتجاهات التنمية الاقتصادية في المنطقة الغربية بالسعودية *

د. عمر الفاروق سيد رجب **

مقدمـــــة : لقد مرت عملية التنمية المعاصرة في المملكة العربية السعودية بمراحل عديدة مرتبطة « **بالبترول** » ومعتمدة على ايراداته المتزايدة ويمكن القول بأن المؤثرات الاولى التي أحدثها البترول قد اقتصرت على منطقة انتاجه المباشرة **(المنطقة الشرقية)** التي تعرضت لمجموعة من التغيرات الاساسية ، ايكولوجيا واقتصاديا وسكانيا ، ولم يكن لهذه المرحلة الخاصة بالمنطقة الشرقية أن تجاوزها الى خارجها من مناطق المملكة الاخرى قبل أن يؤدي تراكم الموارد والثروة الى امكانية انتقال آثارها الى خارج دائرة الانتاج ومراكزه ، وبشكل تقريبي يمكن القول . . . **أنه لم تكد تنتهي الخمسينات حتى كانت آثار البترول قد بدأت تنعكس على شكل تطور في المواصلات ورواج في التجارة ومراكز خدمات ومدن سريعـــة النمو** وغير ذلك من الظواهر في أنحاء شتـــى من المملكة . واستمـــرت خصائص

---

* انظر شكل (١) في هذه الدراسة، ويوضح حدود المنطقة الغربية واهم مدنها ومراكزها الحضرية.. تبعا للاحصاء الاقتصادي الاجتماعي لها في ١٩٧١ (١) ، ومن الناحية الادارية فهي تتكون من ثلاث مناطق ادارية (حسب تعداد ١٩٧٤ لسكان المملكة) هي مناطق « مكة المكرمة ، المدينة المنورة ، تبوك » (٢) .

** يعمل استاذا مساعدا بقسم الجغرافيا بجامعة عين شمس .

— عمل سابقا كأستاذ مشارك للجغرافيا البشرية بقسم الجغرافيا جامعة الملك عبدالعزيز بالمملكة العربية السعودية .

— صدرت له عن دار الشروق في جدوة الكتب التالية :ـ

— دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية . الحجاز ذات دراسات ايكولوجية . المدينة المنورة دراسات ايكولوجية المدينة .

— نشر له نحو خمس عشرة دراسة عن نواحي ايكولوجية مختلفة في شبه الجزيرة العربية ودراسات اخرى عن ايكولوجية العمران والسكان في دلتا النيل .

المرحلة الاولى متداخلة مع خصائص هذه المرحلة الثانية التي شملت المجتمع السعودي ـ ككل ـ ممثلة في مجموعة من التغيرات الاساسية ، تمثلت في أوضاعه الاقتصادية وقوته العاملة وتنظيماته الاجتماعية وحركة السكان بين مناطقه المختلفة ، وغير ذلك من عوامل التغير ونتائجه الاساسية وهي ما تمثل في مجموعها خصائص مرحلة غير محددة المعالم تماما ، والغالب أن تستمر هذي المرحلة طالما ظل البترول (وتداعياته الاقتصادية) يحرك عملية التغير هذه بشكل شبه كامل ، والمرجح أن اجتيازها سيكون بطيئا نسبيا ، قبل أن تغير أساسيات الهيكل الاقتصادي نحو تحقيق أكبر درجة من التنوع في قواعده ، كي يمكن التخلص نهائيا من اطار الاعتماد كليا على مورد اقتصادي ليس دائما وان كان عظيم الضخامة (شكل ٢) .

وتشير الدراسات الخاصة (٣) (٤) بالتنمية العامة في المملكة الى ضرورة تنويع القواعد الاقتصادية ، والتخلص تدريجيا من الاعتماد الحالي الكامل على البترول ، ويتمثل ذلك في انشاء قاعدة صناعية ـ وان ارتبطت في البداية بالبترول ـ الا انها بعد حين سيكون لها ديناميات نموها الخاصة ، اضافة الى التنمية الزراعية والرعوية . وحينئذ يمكن أن تدخل المملكة المرحلة الثالثة من مراحل تغيراتها الاقتصادية ، تلك التي تتميز بالتنوع والثبات والقدرة الذاتية على الاستمرار والتطور .

وبالنسبة « **للمنطقة الغربية** » فالمؤكد انها ـ شأن بقية مناطق المملكة ـ قد تأثرت بكل هذه التغيرات ، والثابت أن اقتصاديات الزراعة والرعي بها ـ قبل البترول ـ لم تكن كافية لتمويل جملة ظواهر تغيراتها الاقتصادية والاجتماعية الراهنة .. شأنها في ذلك شأن بقية مناطق المملكة ايضا ، وربما كانت هذه الاقتصاديات كافية ـ مع قنوات موارد أخرى مثل التجارة والحج ـ على تحقيق حالة من التغير التدريجي البطيء ... غير أن التنمية الاقتصادية بها قد اتخذت اتجاهات شتى .. كما قطعت خطوات متفاوتة الاتساع في كل اتجاه منها ، غير أنها لم تتجه بعد الى جوانب هامة من التنمية . كما انها لم تتحرك نحوها بفعالية وبخطوات واسعة كما هو الحال في الصناعة . وهكذا فان دراسة جوانب وابعاد التنمية في المنطقة الغربية هي دراسة متشابكة ذات ابعاد عديدة في كل جانب منها ، خاصة وانها ـ كما سبقت الاشارة ـ ما تزال تمر في مرحلتها الانتقالية غير محدد المعالم تماما ، ويمكن تحديد جوانب التنمية في هذه المنطقة فيما يلي :

أ ـ تنمية القطاع الزراعي (الريف)
ب ـ تنمية القطاع الرعوي (البادية)
جـ ـ تنمية القطاع الحضري (المدينة)

ا ــ التنمية الزراعية (الريف)

تختلف تقديرات المساحة المزروعة في مناطق المملكة.. كما تتفاوت احتمالاتها ايضا ، بحيث تقدم هذه التقديرات ــ من مصادرها المختلفة ــ درجة من التباين من جهات عديدة تتصل بالانتاج الزراعي في المملكة من كافة نواحيه ... الا ان تقريرا على درجة عالية من الثقة (٥) يقرر (**.. عندما نتعرض لوصف الاوضاع الراهنة في قطاع الزراعة .. فاننا نجد ان نقص المعلومات الموجودة .. وافتقارها الى الدقة يفرض قيودا عديدة ، ومن ثم فان التقديرات التي سترد فيما بعد للانتاج والاستهلاك الزراعيين والقوى العاملة وغير ذلك من المعلومات .. كلها بيانات تقريبية ...**) .

وتشير تقارير بعض الشركات العاملة في مجال الزراعة (٦) في المنطقة الغربية الى الحقائق الاتية باعتبارها اهم ما يواجه برامج تنمية الزراعة بها من مشكلات ، وتتطلب هذه المشكلات مواجهتها مبدئيا ــ وذلك في اطار المتغيرات الراهنة ــ ويمكن تحديدها فيما يلي :

١ ــ رغم أن اقل من ٢٥٪ من جملة سكان المنطقة الغربية .. يعيشون حاليا في ريفها ، الا انه ليس من المتوقع ان يستوعب هذا الريف اكثر من زيادة أخرى محدودة في سكانه وقراه ، بل أن مؤشرات الطلب الحالية على الايدي العاملة فيه ، تشير الى احتمالات عالية بالنسبة لخروج تيارات نزوح سكانية ممتلئة من هذا الريف الى المراكز الحضرية القديمة والبازغة في المنطقة .

ويؤدي اتساع القطاع الحضري في المنطقة الغربية ــ المتمثل في زيادة عدد مدنه وكبر حجمها ــ الى زيادة استهلاكها من المياه زيادة كبيرة للغاية ، سواء بالنسبة لحجم الاستهلاك الفردي اليومي ، او بالنسبة لمجموع الكميات المستهلكة منه سنويا في شتى الاغراض الشخصية وغير الشخصية (الصناعة ، التجارة ، الخدمات ، المرافق ..) ومن بين جميع مدن المنطقة فان مدينة «**تبوك**» وحدها .. هي التي سوف تحقق جميع احتياجاتها الان وفي المستقبل من شتى الاغراض ، خاصة بعد الاكتشافات المائية الحديثة (**طنفة تبوك**) في منطقتها (٧) .

والواقع أن كمية المياه المستخرجة تزيد كثيرا في الوقت الحاضر عن معدل التعويض ، وليس من شك في أن نضوب مصادر المياه الجوفية ــ وبخاصة مستوياتها الضحلة ــ يشكل خطرا لا على الانتاج الزراعي فقط .. بل ايضا على كمية المياه اللازمة للاستخدام الحضري . وتتلخص الاقتراحات الخاصة بمواجهة مثل هذه المشكلة في أن تعلن المناطق الاكثر تعرضا لها كمناطق محمية ، يضبط فيها حفر الابار الجديدة ضبطا محكما .. ولذلك نقد اتجهت بعض البلديات

المحلية الى وضع قيود صارمة بشأن استغلال المياه الجوفية .. خاصة من حيث حفر آبار جديدة او تعميق القديمة منها للاغراض الزراعية . غير ان تطبيق هذه القيود بصراحة يهدد ليس فقط محاولات التوسع الزراعي القائمة .. بل ايضا المساحات المزروعة بالفعل . ولذلك فمن المستحسن بناء المنشآت لاحتجاز المياه الضائعة ــ كالسدود ، اذ ان هذه السدود تقلل من كمية الفاقد من المياه من ناحية ، كما تتيح امكانية استغلالها بفعالية اكبر من ناحية ثانية ، وقد اتضحت فائدتها وجدواها من مشروعات السدود في عسير وجيزان ، تلك التي ادت الى زيادة المساحة المزروعة والى ارتفاع انتاجية الارض ايضا ، كما انها قد قللت من نسبة المخاطرة التي تواجهها مشاريع الزراعة الحديثة الكبيرة في هذه المناطق .

وهكذا .. فان نمو القطاع الحضري في المنطقة الغربية .. ينافس منافسة خطيرة ــ من حيث الاحتياجات المائية ــ التنمية الزراعية في ريفها ، مما يقتضي تحديدا دقيقا لمتطلبات كل منهما .. في الحاضر وفي المستقبل ، وذلك تبعا لمعدلات النمو الحضري الراهن من ناحية .. ولمتطلبات برامج ومشروعات التنمية الزراعية في ريفها من ناحية ثانية (٨) .

٢ ــ **الصرف** : تظهر هذه المشكلة حيث يكون تصريف المياه السطحية غير كاف في ظل زراعة عشوائية ، وينتج عن ذلك ظاهرة تدهور التربة ، وذلك نتيجة لزيادة نسبة الملوحة التي قد تصل الى حدها الاقصى ، وقد تعرضت الزراعة في « **خيبر** » لهذه المشكلة ، حيث ادى تدهور التربة الى هجر مزارعها لحدائق نخيلها القديمة ، وتحولها الى مساحات بائرة يصعب استصلاحها ، كما ان الوضع في « **تبوك** » يشير الى نتيجة مماثلة لما حدث في « **خيبر** » ، اذ ان هناك طبقة صخرية اسفل التربة السطحية في الاراضي المزروعة ، ولا تسمح هذه الطبقة بصرف المياه الى ما تحت التربة (٩) .

ويجب عموما مراعاة التوصيات الاتية بالنسبة لهذه المشكلة :

ــ انشاء شبكة مناسبة من المصارف الحقلية العميقة ، على مسافات متقاربة حسب خصائص التربة في كل جزء مزروع ، ومدى احتياجه الى صرف مياهه السطحية والجوفية .

ــ اضافة الكميات المناسبة من الجبس الزراعي حسب احتياجات التربة، وذلك لتخفيض نسبة الصوديوم الضار في التربة .

ــ غسيل التربة باستمرار لمنع تراكم الاملاح . فضلا عن حماية الارض والمزروعات من سفي الرمال ، بعمل سلسلة من مصدات الريح (١٠) .

٣ ــ ان احتمالات التوسع الزراعي في المنطقة الغربية محدودة عامة ، لاسباب تتصل اساسا بمواردها المائية وضعف معدلات تجددها . فضلا عن انهاكها،وذلك سواء بالنسبة لمصادر مياهها الجوفية أو السطحية أو من الامطار.. حيث أصبحت تحيطها جميعا مشكلات تعيق فعالية استغلالها واقعيا واقتصاديا. ولما كانت المياه الجوفية هي اهمها بالنسبة للزراعة في المنطقة ، فان من ابرز مشكلاتها ما يتمثل في انخفاض منسوبها ، بسبب زيادة الاستهلاك عن معدلات التجدد .. مما يؤدي الى تراجع وانكماش المساحات المزروعة (كما في منطقة المدينة المنورة وغيرها) ، بل هي قد أدت ايضا الى الارتداد الى زراعة النخيل.. لما يتميز به النخيل من قدرة على مقاومة الجفاف والملوحة الناتجة عنه ، غير ان ذلك يعد خطوة للوراء في مجال تطور الزراعة ، حيث هجر المزارعون زراعة المحاصيل الحقلية (الحبوب وغيرها) ــ وهي زراعة أكثر تطورا وارسخ انتاجية من مجرد زراعة النخيل ــ غير انها ــ اي المحاصيل الحقلية ــ فائقة الحساسية لتناقص المياه وزيادة الملوحة .

ولما كانت المساحات المزروعة فوق مصاطب ومدرجات السفوح على السلسلة تعتمد على مياه الامطار أساسا ، فان استمرارها فضلا عن التوسع في مساحاتها ما يزال يدخل تحت باب المخاطرة برؤوس الاموال في مجال استثمارها بها ، حيث ان مواسم المطر غير مضمونة لا من حيث الكمية أو موسم التساقط . وهي ــ أي زراعة المصاطب ــ تحتاج الى تقليل حجم المخاطرة بتوفير الميـاه اللازمة بواسطة خزانات ضخمة ، وذلك ــ الى حدها ــ من أجل تحييد عامل المطر غير المضمون كمية وفصلية . اما في المناطق التي تعتمد في زراعتها على مياه السيول ، فهي تتعرض بدورها لمشاكل تتصل بمواردها المائية من السيول ، حيث تتعرض مساحاتها الخضراء للتلف بسبب اندفاع مياه السيول المفاجئة على شكل فيضانات مدمرة . خاصة في تهامة وينبع النخل .. (شكل ٣) .

وهناك ــ غير ما سبق ــ مناطق تمنع قلة مياهها من استثمار اراضيها رغم صلاحيتها للزراعة ، حيث لا ينقصها سوى الماء ، مثل وادي « **الحمض** » الذي يقع فوق السلسلة .. وينتهي الى البحر جنوبي « **الوجه** » ، حيث تنتشر على جوانبه أراض ذات تربة رسوبية خصبة ــ من شأنها ان تزيد ــ حالـة جريان الوادي بالمياه ــ معدل تسرب المياه الى جوف الارض ، وبالتالي زيادة معدل تعويض المياه الجوفية المستغلة ، لذا يقترح تحسين أنظمة الري التقليدية الراهنة التي تؤدي الى فقدان نسبة كبيرة من المياه بسبب ارتفاع معدل التبخر، والعمل على تحسين (او انشاء) نظم الصرف في كثير من المساحات المزروعة بالري .. وعلى الاخص في منطقة تبوك (١١) .

وقد ادت الدراسات الحديثة للمصادر المائية في المنطقة الغربية وفي غيرها من مناطق المملكة ، راجع خريطة المقاطعة الهيدرولوجية (شكل ٤) الى تحديد مواقع عدد من الطبقات الحاملة للمياه تحتوي على مقادير كبيرة من المياه المختزنة، وقد استغلت في بعض المناطق على نطاق واسع ودون ضابط .. وليس من شك في أن استخراج المياه دون ضابط في كثير من الآبار يؤدي الى استنزافها واهدار الكميات الاحتياطية ، مما يؤدي اخر الامر الى نضوبها .. او الى ارتفاع تكاليف استخراجها ، ولهذا يجدر وضع سياسة مائية عامة تحدد الموازنة كما تضبط الاستهلاك وتبين مجالاته .. خاصة وقد اكتشفت ـــ حديثا للغاية ـــ طبقات ثالثة اعمق واغنى واكثر عذوبة ما تزال تحت الدراسة للتحقق من حجم الخزان الجوفي وامتداده الباطني وعلاقتها بالطبقات المائية المختلفة في شتى مناطق المملكة .

وتعد مشكلة نضوب عدد كبير من الآبار قليلة العمق في المنطقة الغربية .. من اكثر ما يواجهها من مشاكل مائية الحاحا في الوقت الحاضر .. وهي تقدم نموذج الاستغلال الهيدرولوجي الذي يجب تعديله ، حيث يتمثل نمط استهلاكها في صورة من شأنها ان تؤدي الى زيادة معدلات الاستخراج عن معدلات التعويض في الطبقات الخازنة للمياه ويشكل نضوب مصادر المياه القليلة العمق هذه والهبوط المستمر في مستواها خطرا مباشرا لا على الانتاج الزراعي الحالي وحده مساحة وانتاجية ، بل وايضا بالنسبة لكميات المياه اللازمة لمشروعات التنمية الزراعية الافقية والراسية في المنطقة ، هذا الخطر الذي يظل ماثلا حتى بعد الاكتشافات المائية الحديثة للطبقات المائية الاعمق .. وبخاصة بعد تصاعد الاحتياجات المائية اللازمة للاغراض الاخرى غير الزراعية ، والتي تتمثل في التوسع الحضري عددا وحجما وما يمكن أن ينتج عن ذلك من تداعيات سكانية واقتصادية .. يجدر وضع حساباتها مسبقا .

وليس من شك في ان اية برامج للتنمية الزراعية .. انما تحتاج ـــ قبل اي شيء الى توفير كميات المياه اللازمة لها ، ومن هنا فان الاشارة الى مشروعات ونطاقات التنمية الزراعية الافقية في المنطقة الغربية ، ستقتصر على تلك التي تحتوي طبقاتها على كميات من المياه كافية لهذه التنمية ، على الاقل في ادنى احتمالاتها .

مناطق التوسع الزراعي في المنطقة الغربية

رغم أن احتمالات التوسع الزراعي ـــ كما سبقت الاشارة ـــ في المنطقة الغربية محدودة بعامة الا أن هناك منطقتين تتميزان بامكانيات مائية كبيرة نسبيا

في الطبقات الارتوازية المكتشفة حديثا ، وهما **منطقة حوض النفوذ الرسوبي** ، وخاصة في اجزائه الواقعة في المنطقة الغربية (تبوك ، العلا ، تيماء) ، **ومنطقة تهامة** خاصة حول « القنفذة » .

اولا : حوض النفوذ الرسوبي :

تبلغ مساحة هذا الحوض نحو ٣٧٥ الف كم ، وهو يتألف من انواع عديدة من الصخور الرسوبية ، وتتوزع في شماله تكوينات بازلتية ، وتسود الرمال بقية اجزائه خاصة وسطه ، كما تنتشر الارسابات الرملية بين التكوينات الرسوبية المتعاقبة . التي تشكل الجروف المنخفضة المواجهة للجنوب (شكل ٥) .

وتمتد رمال النفوذ على مناسيب تتراوح بين ٧٠٠ — ١٠٠٠ متر ، وتنحدر تدريجيا نحو الشمال الشرقي ، والى الجنوب الغربي ، وتصل الى أعلى منسوب لها ارتفاعا من المناطق البازلتية من العويرض (١٤٠٠م) ، ومنخفض المنسوب في شمال المنخفض الى نحو ٦٠٠م تقريبا الى جوار الجوف . وباستثناء القسم الشمالي من المنطقة حيث يتجه تصريف مياه السطح نحو الشمال الشرقي عبر تكوينات صخرية كلسية ، يتألف نمط تصريف المياه من سلسلة من الاحواض المغلقة ، وقد تشكل بعضها مورفولوجيا بالانكماش ، بينما تكون البعض الاخر حيث كانت مجاري المياه القديمة تتفرع في اتجاه شمالي شرقي،واصبحت — الان — مسدودة تماما بالارسابات الرملية .

بالنسبة للظروف المناخية،فهي تعد منطقة انتقالية نحو الظروف الصحراوية الحقيقية ، ويعد مناخها مناسبا لانواع عديدة من المحاصيل ، بل يبدو الحوض مناسبا لزراعة انواع المحاصيل الحقلية (١٢) وبواسطة دورة زراعية مناسبة يمكن لهذه المحاصيل الحقلية ان تكون منتجة اقتصاديا ، عدا الفاكهة .. بسبب الصقيع والرياح ونوعية المياه .

وتبلغ درجة الحرارة اقصاها في الصيف .. كما ان مداها كبير شأن بقية المنطقة الصحراوية ، فهي تتميز بالقارية الشديدة ، حيث يظهر المدى الحراري كبيرا بين الفصول خلال اليوم الواحد ، ورغم انه لا توجد سجلات منتظمة لمعدلات التساقط على الحوض كله ، غير أن بعض التقديرات اشارت الى ان الحوض يتلقى سنويا نحو ٢٢ الف مليون م٣ من الماء على شكل أمطار ، وقدرت نسبة التسرب منها بنحو ١ ٪ من اجمالي كميتها ، وتفقد معظم هذه الكمية بالتبخر الذي يصل الى معدلات عالية بسبب شدة الحرارة والجفاف ، وقد اقتصرت تنمية الموارد المائية السطحية (المياه الجارية) على تحويل مياه بعض السيول ، حيث تستخدم كوسائل اضافية للموارد الجوفية لسد احتياجات الري ، واحيانا تؤدي

الرياح الى جريان نسبة من مياه الامطار فوق السطوح ضعيفة النفاذية ، غير أن القياسات المأخوذة عن هذه الحالات النادرة ليست كافية بحيث يمكن تحديد مدة استمرار جريان هذه المياه وتكرار حدوثها ومقدارها وتوزيعها (١٣) .

وتتوفر المياه الجوفية عموما في انحاء الحوض ، غير أن كمية المستخرج منها تفوق معدل التعويض في طبقاتها ، كما ان طبيعة التخزين في الطبقات الارتوازية فيه لا تتيح سوى استخراج نسبة محدودة من مياهها ، وتدل التقديرات الاولية على وجود نحو ٣٠الف مليون م٣ من المياه الصالحةللاستخدام بسهولة نسبية(١٤) كما اجريت دراسة دقيقة للتربة في مساحة ٨٦ الف كم٢ من الحوض ، ثبت منها صلاحية نحو ١١٧ر٢٠٠ هكتار فقط للزراعة ، كما قدرت مساحة المراعي به بنحو ٣٣٣ر٧٥٠ كم٢ ، أي حوالي ٩٠٪ من جملة مساحة الحوض ، غير أن معظمها في حالة سيئة للغاية ، بسبب الافراط في الري الجائر وتوالي سنين الجفاف . ومن ثم فان أهم مجالات التنمية الزراعية في حوض النفوذ — الذي تقع اجزاؤه الجنوبية فقط ضمن الاطار الطبيعي للمنطقة الغربية — تتمثل في استزراع المساحات التي ثبتت صلاحيتها لذلك ، وانعاش اقتصاديات الرعي في انحائه بشتى الوسائل .

ثانيا : منطقة تبوك :

تقع منطقة تبوك — ذات الاحتمالات الزراعية — في القسم الغربي من حوض النفوذ ، وتبلغ مساحتها نحو ٣٣٧٥ كم٢ ممتدة — على شكل قارورة — من الحدود الاردنية في اتجاه جنوبي شرقي لمسافة ١٢٥ كم تقريبا . ويتوزع في هذه المنطقة نحو ٦٥٩٤ هكتارا من الاراضي الصالحة للزراعة ، ففي جوار مدينة تبوك يوجد نحو ٩٠٠ هكتار استزرعت نسبة منها صغيرة، كما يوجد نحو ٥٥٠٠ هكتار أخرى الى الشمال والشرق من تبوك . وعلى الرغم من أن نسبة هامة من منطقة تبوك قد صنفت باعتبارها غير صالحة للزراعة ، الا أن النسبة الباقية تعد مشجعة ، وقد تتزايد مع الدراسات الاخرى الاحدث والاكثر تفصيلا .

وقد اظهرت دراسات الموارد المائية أن الطبقة السطحية منها ضحلة قليلة العمق لا تناسب الاستخدام الزراعي للمدى الطويل ، غير أن الطبقات المتوسطة منها تعد بكميات كافية من المياه ذات النوعية الجيدة ، ويمكن البدء في استثمار المساحة من الاراضي التي صنفت باعتبارها صالحة للزراعة ، والتي تقع الى الشرق والشمال من تبوك زراعة مختلطة بالانتاج الحيواني .

وقد اظهر الكشف عن الاحتمالات المائية لطبقة « تبوك » المائية ، انها تحتوي على طبقات عديدة من الصخور الرملية التي تنتج مياها جيدة النوعية ،

وتقع هذه المياه ــ احيانا ــ تحت ضغط له تواز كاف لجعلها تسيل ، وليست صخـــور تبوك الرملية منفذة مثل تكوينات « **الساق** Sog » المائية في القصيم، ولذلك فان انتاجيتها من المياه اقل ، غير انه كاف لاغراض عديدة ، اما انتاج الابار في تكويني « **الجلة ، والخف** » . فهو عادة اقل كمية واردا نوعية (١٥) .

ورغم توافر كميات كافية من المياه ــ نسبيا ــ في منطقة تبوك ، الا ان من الضروري فرض رقابة مستمرة على التداخل المتبادل للابار ، اذ ان تصريف كميات اضافية من تكوين « **تبوك** » ، يسبب هبوطا في ضغط الابار ، وبالتالي انخفاضا في قوة التدفق الطبيعي .

ثالثا : منطقـــة العـــــلا :

تشغل منطقة « **العلا** » مساحة نحو ٤٥٠ كم٢ ، ممتدة في القسم الجنوبي الغربي من حوض النفوذ الرسوبي الكبير ، وتمتد الى الشمال والى الجنوب من « **العلا** » بقع متناثرة من الاراضي الصالحة للزراعة .. تبلغ مساحتها الاجمالية ٨٨٠ هكتارا ، جميعها مروية واهم محاصيلها البلح . وكان مصدر المياه في الاصل لها من الينابيع ، غير ان نضوبها دفع بزراعها الى حفر مجموعة من الابار اليدوية الضحلة ، مكنت في بعض السنوات انتاج فائض محصولي تصرفه في أســـواق « **تبوك والمدينة المنورة** » .

وبالنسبة لنوعية المياه المستخرجة من الآبار الضحلة ، فهي تختلف من بقعة الى اخرى في المساحات المزروعة ، ومعظمها اقل من ان يتيح امكانيات مائية لزراعة طويلة المدى . وعلى الرغم من أن « **تربة** » المنطقة ذات تصريف جيد، الا أن استخدام مياهها اكثر من مرة قد رفع من ملوحتها بدرجة تقتضي غسلها باستمرار ، وهو ما يحتاج في حد ذاته الى كميات اضافية من المياه القليلة اصلا. وقد اظهرت الدراسات الحديثة في الجزء الشمالي من المساحة المزروعة امكان الحصول على كميات من المياه ــ وان كانت محدودة ــ الا انها جيدة النوعية ، وذلك من الارسابات المطمية بواسطة الضخ من طبقات المياه الاكثر عمقا ، والى أن يتم تحديد الاحتياطي الهيدرولوجي للمنطقة ، فلا يجوز التوسع في المساحة المنزرعة بهـــا في الوقت الراهن ، حيث يبدو ان مصادر المياه الحالية بها قـــد اصبحت مستغلة استغلالا تاما . ولذلك فان التوسع ــ العاجل ــ لا بد وان يعتمد على تحسين كفاءة الري او على سحب المياه التي يمكن استخراجها من تكوينات الصخور الرملية في منطقتي « **القويزة** » و « **السق** » الى الشمال من العلا . غير ان هذه الطريقة سوف تؤدي الى خفض كمية المياه الموجودة حاليا في تكوينات الصخور الرملية الاساسية والمتسربة الى طبقات الطمى في منطقة العلا (١٦)، (١٧) .

ب ــ التنمية الرعوية (البادية) :

تؤكد ظواهر التحضر والتغيرات الاقتصادية المعاصرة في مناطق المملكة المختلفة ، ان البداوة تمثل ظاهرة حضارية تتجه للافول ، وذلك لحساب النمو الحضري بها غالبا . وتختلف الآراء حول مدى صحة هذا الاتجاه بشقيه .. أي من ناحيتي انحسار البداوة وانتشار الحضرية ، هل تمثل انحسار البداوة اجتماعيا **(البادية)** واقتصاديا **« الرعي »** ظاهرة ايكيولوجية صحيحة ؟ وهل الانتشار الحضري الراهن عددا (زيادة عدد المراكز الحضرية) وحجما (نمو حجم المدن سكانيا) ــ يمثل اتجاها صحيحا تماما في مثل ظروف مناطق المملكة المختلفة .. وفي المرحلة الحالية من تطورها ؟ ينبغي أن تكون الاجابة مراعية لكافة العناصر التاريخية والسكانية وغيرها ، اي أن تكون الاجابة ايكلولوجية في المقال الاول... حيث أن السؤال ينطوي على الزراعة والريف بدرجة قريبة من انطباقه على الرعي والبادية ، فهو ــ اذن ــ سؤال اساسي بالنسبة لمعظم مناطق المملكة وبالنسبة لمعظم مجتمعاتها ، حتى التي تحولت منها جزئيا أو كليا للحالة الحضرية، فهو موجه الى الصورة الايكولوجية العامة لمجتمعات المملكة بدوية وريفية وحضرية ، وذلك لغرض تحديد النقاط المناسبة على منحنيات التغير والثبات المتشابكة في المرحلة الاقتصادية الراهنة التي تمر بها المملكة .

لقد واجهت هذا السؤال ــ بدرجات متفاوتة من الوضوح ــ كثير من الدراسات المعاصرة عن المملكة .. غير أن من أهمها في هذا المجال .. ما تقرره خطة تنميتها الثانية (١٣٩٥ ــ ١٤٠٠هـ ــ ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠م) بهذا الشأن ، فقد جاء (١٨) أن من أهم استراتيجيات التنمية المعاصرة في المملكة هو ما يتمثل في ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي ، بالعمل على اعادة بناء الاقتصادين الزراعي والرعوي ، وتأسيس قواعد الاقتصاد الصناعي ، فهي لا تمثل فقط المجالات الحقيقية لاستثمار عوائد البترول ، بل هي بمثابة القواعد الاقتصادية اللازمة لاستمرار الحياة في المستقبل بمستوى مشابه للوضع الحالي في ظل البترول ، حتى في حالة نضوب موارد الاخير ، وانقطاع تدفقها الهائل الحالي .

وهنا تجدر الاشارة الى زاوية تتصل بالتحليل السابق ، فالواقع أن انتهاء دور الرعي ثم الزراعة في المملكة ليس ظاهرة هينة . ولقد يبدو أن البترول قادر الان على اعالة جميع السكان بمستوى معيشة مرتفع ، ومن ثم يبدو وكأنه لا حاجة هناك للعمل الانتاجي ، ويتحول المجتمع الى الاستهلاك وللعمل في الخدمات والتجارة ، قد يبدو ذلك ممكنا .. ولكن الى حين ، حيث ان أية (ايكولوجية) كاملة في مناطق المملكة من المدن والمواصلات ومجتمع الاستهلاك والخدمات ، استنادا على مورد اقتصادي ــ مهما بلغ ــ قابل للنضوب ــ تعد مسألة خطيرة للغاية ، ويجدر العمل على مواجهتها بسرعة وفعالية ، خاصة وان قدرة

البترول على تمويل قواعد انتاجية حقيقية ثابتة ومستمرة (مثل الصناعة والزراعة والرعي) لا تقل عن قدرته على اعالة مجتمع يتجه في معظمه نحو الاستهلاك (١٩).

وبالنسبة لبادية المنطقة الغربيـــة من المملكة ، فان تنميـــة مجتمعات واقتصاديات الرعي بها يمكن أن تتخذ اتجاهات شتى ، تتصل بالمراعي من ناحية وبالثروة الحيوانية من ناحية ثانية وبالمجتمعات الرعوية ذاتها من ناحية ثالثة ، وهي الاتجاهات التي يمكن الاشارة اليها فيما يلي :

١ ــ يعد الاتجاه نحو استزراع المراعي من اهـــم اتجاهات التنميـــة الاقتصادية الحديثة في مناطق الرعي ، وهو اتجاه يجدر تشجيعه والتوسع فيه خاصة وان الكشوف المائية الحديثة في المنطقة قد مكنت من التوسع في زراعة **البرسيم الحجازي** ، وذلك في اطار مشروعات الرعي المختلط الكبيرة ، كما في واديي « **خليص وفاطمة** » قرب جدة ومكة ، كما اشتمل نفس الاتجاه على تنمية المراعي الطبيعية في مناطقها ، وذلك بحمايتها من الرعي الجائر وتحديد الكميات المستهلكة من مصادر المياه الجوفية . وقد اشارت معظم الدراسات الخاصـــة بالبدو والبداوة الى هذا الاتجاه في المملكة وغيرها من الدول التي تقع في نفس النطاق .. باعتباره استثمارا نموذجيا لموارد المناطق الجافـــة في ظل ظروفها الايكولوجية المهيمنة (٢٠)، (٢١)، (٢٢)، (٢٣) .

٢ ــ قامت مشروعات الرعي المختلط الكبيرة في المنطقة الغربية باستيراد اعداد كبيرة من الرؤوس الحيوانية (الابقار ، الاغنام) من نوعية ممتازة من حيث اللحم وادرار اللبن وغير ذلك ، وتمثل هذه السلالات الممتازة (التي تقوم الحكومة ايضا بتوزيعها باعانة زهيدة وعلى شكل قروض طويلة الاجل) الخطوة الاولى نحو اقتصاديات المراعي الحديثة ، وحيث كانت السلالات المحلية ضيقة الانتاجية رغم تكيفها مع الظروف المحلية ، ورغم ضـــعف الاتجاه بـــين الاهالي ــ خاصة الشباب ــ نحو العمل الرعوي عموما ، الا انه من الملاحظ ظهور عدد من الحظائر الحديثة المعدة اعدادا جيدا، خاصةعند هوامش مدن الحجاز وبالقرب منها ، وذلك لتلبية متطلبات سكانها اليومية من الانتاج الحيواني بأنواعه (٢٤) .

٣ ــ تأتي التنمية الاجتماعية للمجتمعات الرعوية من أهم البنود التفصيلية في خطط التنمية المعاصرة في المملكة ، ولا شك أن من اهم اهدافها ما يتمثل في برامج توطين البدو ، وهي البرامج التي ترمي الى القضاء على ظاهرة الترحل التاريخية وذلك بانهاء اسبابها ، والثابت أن البداوة الخالصة ظاهرة نادرة في المنطقة الغربية وربما في بقية مناطق المملكة ايضا ، والشائع أن يراوح البدو بها بين الترحل والاستقرار في دورة حياتية منتظمة او شبه ذلك ، ولا يعني الاتجاه نحو توطين البدو القضاء على الرعي وتوجيههم بالكلية نحو الزراعة ، فليـــس

الترحل ضرورة حتمية للرعي الا في ظروف اقتصادية معينة ، أما التوطن هنا ، فهو يعني انها ، حالة الترحل فقط ، والبدء في مرحلة يختلط فيها اقتصاد الرعي مع اقتصاد الزراعة في ظل ظروف اقتصادية مراتية ، ويعني ذلك تدعيم النسيج الاقتصادي الايكولوجي للمنطقة ، وما يتداعى عن ذلك من اعادة توزيع السكان، والحد من تيارات النزوح من البادية ، والتخفيف من تضخم المن حجما نتيجة لتيارات النزوح اليها ، وايقاف الاتجاه الحالي نحو التركز في مدن متضخمة تفصلها فراغات سكانية كاملة وشبه كاملة .

ومن هنا يجدر النظر الى « **التوطين** » كعملية انشائية تتضمن تغييرا في البيئة المحلية وطرق استغلال مواردها ، ومن هنا يتجاوز « **التوطين** » باهدافه عملية التهجر البسيطة ، التي لا تتضمن ولا تستهدف اكثر من نقل السكان من مكان الى آخر . ويشتمل التوطن على تكثيف المترحلين في مراكز استقرار مرتبطة بموارد اقتصادية غير قابلة لنضوب ، وهو ما يمثل نوعا من المواجهة لعملية تفريغ منطقة من سكانها تحت ضغط ظروف جذب قوية من خارجها ، ولذلك فلا بد وأن يتضمن التوطين التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبيئة المحلية ، ودراسة واسعة للموارد الممكنة والمتاحة ، والتعرف على الحالة الحضارية للمجتمع المحلي، خاصة مع قيام علاقات انتاجية جديدة ، سواء في اسلوب العمل او في طريقة الحياة ، حتى لا يتعرض المجتمع الى انقطاع الاستمرار في نظمه وقيمه الحضارية، وفي نفس الوقت عليه أن يتطور في اتجاه المعطيات الجديدة ومتطلباتها ولا سيما ما يتمثل منها بمفهوم الملكية والحيازة ، وتراكم العمل والثروة والفائض ، وبالاخص ما يتصل باكتساب المهارات اللازمة ــ بواسطة التدريب ــ للعمل او الاعمال الجديدة (٢٥) .

وتعد مرحلة التكيف الحضاري من اهم مراحل عملية التوطين للجماعات المترحلة وشبه المترحلة ، لانها المرحلة التي تشتمل على معظم صعوبات التوطن ومشاكله المادية وغير المادية ، وفي اطار عملية التحضر الواسعة النطاق الآن في المنطقة الغربية بخصائصها المتميزة تظهر برامج التوطن في باديتها وكأنها واحدة من مراحل التحضر ، وذلك بما يمكن أن ينجم عنها من استقرار وظهور مراكز الخدمة الحضرية في مرحلة تالية مرتبطة بالاولى اشد الارتباط ، فالاستقرار يحمل من سمات التحضر وعوامله ما يجعله بمثابة الخطوة الاولى في اتجاه التحضر وقد لا يقبل مصطلح « **الحضر** » ــ بمعناه الغربي ــ اعتبار المناطق الزراعية أو الرعوية حضرا ، استنادا على عامل الاستقرار وحده (٢٦) غير أن الاستقرار في بيئة مترحلة هو في حقيقة الامر ــ وتبعا للظروف المحلية الخاصة ــ يمثل مع تداعياته المنشودة مستوى اوليا من التحضر لا شك فيه حيث أن للاقتصاد المستقر ظواهره الحضرية التي لا يمكن تجاهلها .. حتى بالمعنى الغربي للتحضر ، فلهذا

الاقتصاد (الزراعي الرعوي المختلط) أسواقه ومدنه ومواصلاته وخدماته ومحطاته ، خاصة مع توافر الامكانيات الاقتصادية المناسبة لانشاء التجهيزات الاساسية .

ومن هذه الزاوية .. فان برامج توطين البدو تمثل بحق أحد اتجاهات التنمية الاساسية في المنطقة الغربية ، وفي غيرها من مناطق المملكة أيضا . وقد انشىء في وادي فاطمة (قرب جدة) مركز هام للتنمية الاجتماعية ، يهدف الى مساعدة البدو على التوطن ، بتقديم المعونات والمشورة اليهم وبالتعرف على احتياجاتهم المختلفة ، وبتمكينهم من العمل مجتمعين — لا فرادى — على مقابلة هذه الاحتياجات ويتبع هذا المركز الرئيس في وادي فاطمة ١٥ وحدة اجتماعية أخرى تتوزع في أنحاء المنطقة ، وذلك لخدمة نحو ٢٠٠ الف نسمة من سكان باديتها (٢٧) .

وقد صدر المرسوم رقم م/٢٦ (٦ رجب ١٣٨٨ — ١٩٦٨) بالموافقة على توزيع الاراضي البور على البدو ، وقد تقرر توزيع نحو نصف مليون دونم منها في منطقة « تبوك » ، وقد بلغ عدد المستفيدين منها حتى ١٩٧٠ نحو ١٩٨٥ اسرة كما وزع في تيماء ٣٣٦٠ دونما في اطار نفس البرنامج ، وفي « العلا » نحو ١٠٠ الف دونم تحت التوزيع . وقد سبقت عملية التوزيع الفعلية دراسة لموارد المياه وخصائص التربة ، كما قدمت للبدو والسلف الزراعية والخدمات البيطرية ، فضلا عن انشاء المدارس والوحدات الصحية في القرى الجديدة . وتشير التقديرات المتفائلة عن البرنامج الى امكانية مضاعفة المساحة المزروعة في المنطقة الغربية من خلاله ، فضلا عن الحد من النزوح البدوي المستنزف لموارد البادية البشرية (٢٨) .

جـ — تنمية القطاع الحضري (المدينة)

يستوعب القطاع الخاص في المنطقة الغربية نسبة لا تقل عن ٥٠٪ من جملة سكانها (شكل ١ وشكل ٦) تتوزع ما بين مدنها الست الرئيسية (**جدة ، مكة المكرمة ، الطائف ، المدينةالمنورة ، تبوك ، ينبع**) ونحو ثمانية عشر مركزا حضريا آخر في ريفها وباديتها . وقد نمت جميعها نموا سكانيا مشهودا ، كما انتعشت اقتصاديا وحضريا مع تداعيات البترول المالية في مناطق المملكة المختلفة، وقد تلقت — مثل غيرها — تيارات النزوح الداخلية والهجرة الخارجية الموجبة اليها بمعدلات عالية متفاوتة (٢٩) وهي قد نمت وبزغت حديثا في اطار من اقتصاديات البترول .. وذلك رغم عدم أو ضعف ارتباطها به وظيفيا ، حيث تصب موارده في أسواقها رؤوس أموال بمقادير ضخمة ، دون أن يؤدي ذلك

ـ بالدرجة الواجبة ـ الى قيام اقتصاديات مدينة حقيقية ، فمعظم هذه الاموال تذهب الى تدعيم وظائف الخدمات في هذه المدن ، ومعظم استثمارات رؤوس الاموال بها تتجه الى قنوات غير انتاجية ، تتصل في الاغلب بتجارة الاستهلاك والبناء والتشييد وغيرها من المجالات التي تحقق دورة ربح سريعة ويبدو الاحجام واضحا بينها عن الاستثمارات الصناعية خاصة ـ في تدني نسبة الاستثمارات الصناعية حتى البسيطة منها ، ربما لما يكتنفها من صعوبات الانشاء ، ومـــا يحيطها عامة من مشاكل نقص العمالة الماهرة اللازمة وقلة كادرات الفنيين من المهندسين والمديرين . وتجعل مثل هذه الظواهر ـ في مجملها ـ من المدن مجرد كادرات حضرية غير راسخة .. ان لم تكن مؤقتة (٣٠) . ومع أن تراكم الثروة يعد البداية الضرورية للتنمية الاقتصادية بقوة في شتى مجالاتها ، الا ان هذا التراكم كان من الضخامة والسرعة في المملكة بحيث اختزل عشرات السنين من النمـــو التدريجي المطرد مع تراكم الثروة والمتناسب معها . وللمقارنة فقد اقتضى خروج أوروبا (مثلا) من اطارها الحضاري في العصور الوسطى قرونا من التطور ، بلغت ذروتها فيما عرف في تاريخها بالثورتين التجارية والصناعية ، ولم يكـــن ذلك الخروج يسيرا بأي حال ، بل لقد صاحبته من المشاكل والتخمر والاضطرام ما شغل عشرات السنين غير أن خلاصة ذلك أن كل مرحلة كانت تأخذ وقتها في الانتشار والتعمق وتخلل الانسجة الاجتماعية والبنيات الاقتصادية حتى تصل الى سلوك الافراد انفسهم في حياتهم اليومية وانماط تفكيرهم وطرق احاديثهم العادية، ولم يكن هناك ما يسمى الآن ويشيع استخدامه من اصطلاحات القفزة فوق الزمن والطفرات الحضارية المفاجئة ، وحتى اذا سلمنا بامكانية ذلك ـ خاصة مع وجود تراكم رأسمالي غير عادي ـ فالمفروض أن تؤدي كل مرحلة الى الاخرى بدرجة من الواقعية وقدر من الرسوخ . ومن الثابت تاريخيا انه قد تباينت ظلال الحضرية الاوروبية في انحائها بمقدار ما حققته أجزاؤها من تطور في اتجاه التجارة والصناعة وتميزت في ذلك أوروبا الغربية والشمالية عن أجزائها في الشرق والجنوب ، وتتم الان هذه العملية في مناطق المملكة في اطار من موارد الثروة التي لم تتح ـ ربما ـ لدولة واحدة من قبل بهذا القدر وبهذه السرعة ، غير أن للعملية ابعادا أخرى غير التمويل . تلك الابعاد التي اتضحت مع تدفق تيارات النزوح من مناطق الريـــف والبادية الى مراكز الجنوب الاقتصادية الحديثة ، لقد اندفعت هذه التيـــارات من البادية أولا ، ثم من الريف ، واصبح الوضـــع الايكولـــوجي الاقتصادي والسكاني العام يبدو وكأنـــه يتجه الـــى صيغة توزيعيـــة غير صحيحة ، تتمثل في المراكز الحضرية القديمة والبازغة،اما مرتبطة باقتصاديات البترول مباشرة ـ او بتداعياته الراسمالية الضخمة ، واذا كانت ابعاد عملية تفريغ البادية من سكانها قد ظهرت خطورتها بوضوح ـ فان هذه الابعاد ذاتها ما تلبث حتى تتضح بالنسبة للريف أيضا . وفي نفس الوقت ، فان عملية البزوغ المدني والانتشار الحضري لم تتجه وجهتها الصحيحة ، ولا شك ان بزوغ المدن من اهم ظواهـــر التغيرات

الاقتصادية (حيث يعني ذلك وجود فائض انتاجي ومالي) كما انها من مظاهر التغيرات الحضرية (حيث يعني ذلك ارتفاع نسبة الحضرية العامة) غير ان للمدن وظائفها الاخرى غير مجرد تأدية الخدمات لمناطق متفاوتة الاتساع من الريف والبادية . فقد ظهرت عشرات من المدن في أوروبا ابان مراحل تطورها وخروجها من عصرها الوسيطي ، غير انها كانت اما مدنا صناعية او مراكز للتبادل التجاري أو موانىء ، او غير ذلك من الوظائف الاقتصادية بدرجاتها ومستوياتها وقد اتضح من دراسة توزيع قوة العمل في معظم مدن المملكة الرئيسية او البازغة (٣١) انها تتوزع اساسا — وبشكل متكرر بين انشطة الخدمات بانواعها وتجارة الاستهلاك جملة وتجزئة ، وفي قطاعات اخرى نامية مثل التشييد والبناء ، اما القطاعات الانتاجية الحضرية (واهمها الصناعة) فلا تستوعب سوى اقل النسب ، وقلما تزيد عن ٥٪ من جملة قوة العمل في اي مدينة منها (شكل ٧) ، بل ان النسبة الكبرى من ميزانية تنمية هذه المدن والمراكز الحضرية انما ترصد لها من خارجها ضمن الميزانية العامة للدولة . وهذا يعني آخر الامر — ضمن ما يعنيه — انها **مدن خدمات حضرية بأكثر منها مدن الوظائف الحضرية** . والثابت أن معظمها يحوز امكانيات المدينة سواء من حيث الموقع بالنسبة لمناطق خدماتها ونفوذها أو بالنسبة لشبكة المواصلات وبحكم انها قد استثمرت قبل غيرها — وليس هذا بالصدفة — معطيات الواقع الاقتصادي الجديد ، ولكنها تحتاج ايضا — بعد ذلك — الى أن تحول الى مدن الوظائف الحضرية ، ولن يكون التحول قسريا ، فلكل مدينة ظروفها وامكانياتها سواء تلك المرتبطة بامكانات موضعها او تلك المتصلة بمزايا موقعها . والمرجح ان يمارس « **البترول** » دوره في مجال تحويلها الى مدن الوظائف الحضرية ، كما مارسها من قبل في مجال بزوغها كمراكز للخدمة الحضرية ، وذلك بتشجيع مشاريع الصناعة في كل منها ، وتنمية اقتصاديات مناطقها زراعية كانت أم رعوية . ولعل في تجربة انشاء المنطقة الصناعية في « **جدة** » .. ما يفيد في هذا المجال بالنسبة لبقية مدن الحجاز ، فهي — المنطقة الصناعية — بمثابة وضع الاساس لقيام وظائف مدنية حقيقية ، كما أن ارتفاع المستوى الفني لوظائف هذن المدن من شأنه ان يحد من تيارات النزوح اليها ، فالثابت أن قطاعات الخدمات والبيع والشراء (تلك التي تستوعب النسبة الكبرى من قوة عمل مدن المنطقة ، شكل ٧) تقع في ادنى سلم المهارات الوظيفية ، وهي تجتذب النازحين لان العمل بها يبدأ فورا ولا يحتاج لاعداد طويل أو تدريب ، أما الصناعة وتجارة المؤسسات الكبيرة ووكالات التبادل الحديثة وشركات الخدمات عالية المستوى ، فهي فضلا عن كونها من علامات قوة المدينة ورسوخها، فهي لا تجتذب اليها سوى العناصر ذات الكفاءة الخاصة ، اما العناصر الاخرى فسوف تجد صعوبات كثيرة في الحصول على الاعمال والوظائف . ولا تقتصر نتائج ذلك على كم المهاجرين ونوعيتهم فقط ، بل تمتد الى مرافق المدينة وخدماتها ومساكنها . بما تمثله الاعداد الكبيرة من النازحين على مرافقها من ضغوط تفوق

طاقتها الحالية والتخطيطية ، بل ويتعدى ذلك الى التأثير في النواحي الجمالية للمدينة (٣٢) .

والواقع أن معظم مدن المنطقة الغربية تعد في مرحلة مناسبة لدخول مرحلتها الصناعية سواء من حيث حجمها السكاني الذي تضاعف اكثر من مرة في أقل من ربع قرن (٣٣) أو من حيث مواصلاتها الميسرة ، أو من حيث تجهيزاتها الراهنة، كما لا يعوزها (داخل الاطار العام لاقتصاديات المملكة) لا الموارد التمويلية اللازمة لاجتياز عتبات الصناعة ، ولا الطاقة (البترول) التي هي عصب الصناعة الحديثة ، وقد اعتمدت استراتيجية التنمية الاقتصادية لمناطق المملكة على الدراسات الاجتماعية والاقتصادية (٣٤) لكل منها ، وقد **اعتبرت المنطقة الغربية بمثابة القاعدة الصناعية الثانية في المملكة (بعد المنطقة الشرقية) ، واستندت اهم مشاريعها على نقل الهيدروكربون اليها بواسطة الانابيب .**

وقد انشات الدولة المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) في ١٩٦٤ ، وذلك لتاسيس الصناعات البتروكيماوية ، كما انشات مركز الابحاث والتنمية الصناعية ، وصندوق التنمية ، كما اصدرت بيان السياسة الصناعية لتشجيع الصناعات الوطنية . وقد كان نصيب المدن الحجازية (خاصة جدة) من كل ذلك كبيرا ، حيث تم انجاز مشروع توسيع مصفاة جدة (تأسست ١٩٦٦) وتملك « بترومين » ٧٥٪ من اسهمها ، كما رصد نحو ١١ الف مليون ريال بين ٧٤ — ١٩٨٠ لتمويل قيام مجمع الصناعات البتروكيماوية في جدة ايضا ويتم نقل الزيت والغاز الطبيعي السائل اليه بواسطة الانابيب اما الى مصفاة التكرير للتصدير او لوحدات الصناعة البتروكيماوية (٣٥) .

ولا يجب في المستقبل أن تقتصر المنطقة على جدة كمدينة صناعية وحيدة فيها، خاصة وأن غيرها يحوز — بدرجات متفاوتة — امكانية الدخول للعصر الصناعي باحتمالاته ومتطلباته ، ويتطلب ذلك البدء في استغلال امكانيات مناطقها الزراعية والرعوية بطريقة علمية ، ووضع الخطط المختلفة للاستفادة من الموارد المعدنية الوفيرة في المنطقة اي أن تترابط هذه المدن بمناطقها ارتباطا وظيفيا وثيقا ، وليس من شك في أن انشاء مثل هذه القواعد الصناعية يعتبر البداية الحقيقية لمرحلة جديدة يمتزج فيها التحضر في المنطقة باقتصاديات المراكز الحضرية ، ولا تظهر هذه المراكز الحضرية كشيء طارىء يعتمد على قاعدة مؤقتة . عندئذ سوف تؤدي هذه التغيرات الى نتائجها الايجابية الفعالة . من خلال قواعد اقتصادية دائمة .. متميزة بقوة اندفاعها الخاصة وبتطورها المستمر .

شكل (١)

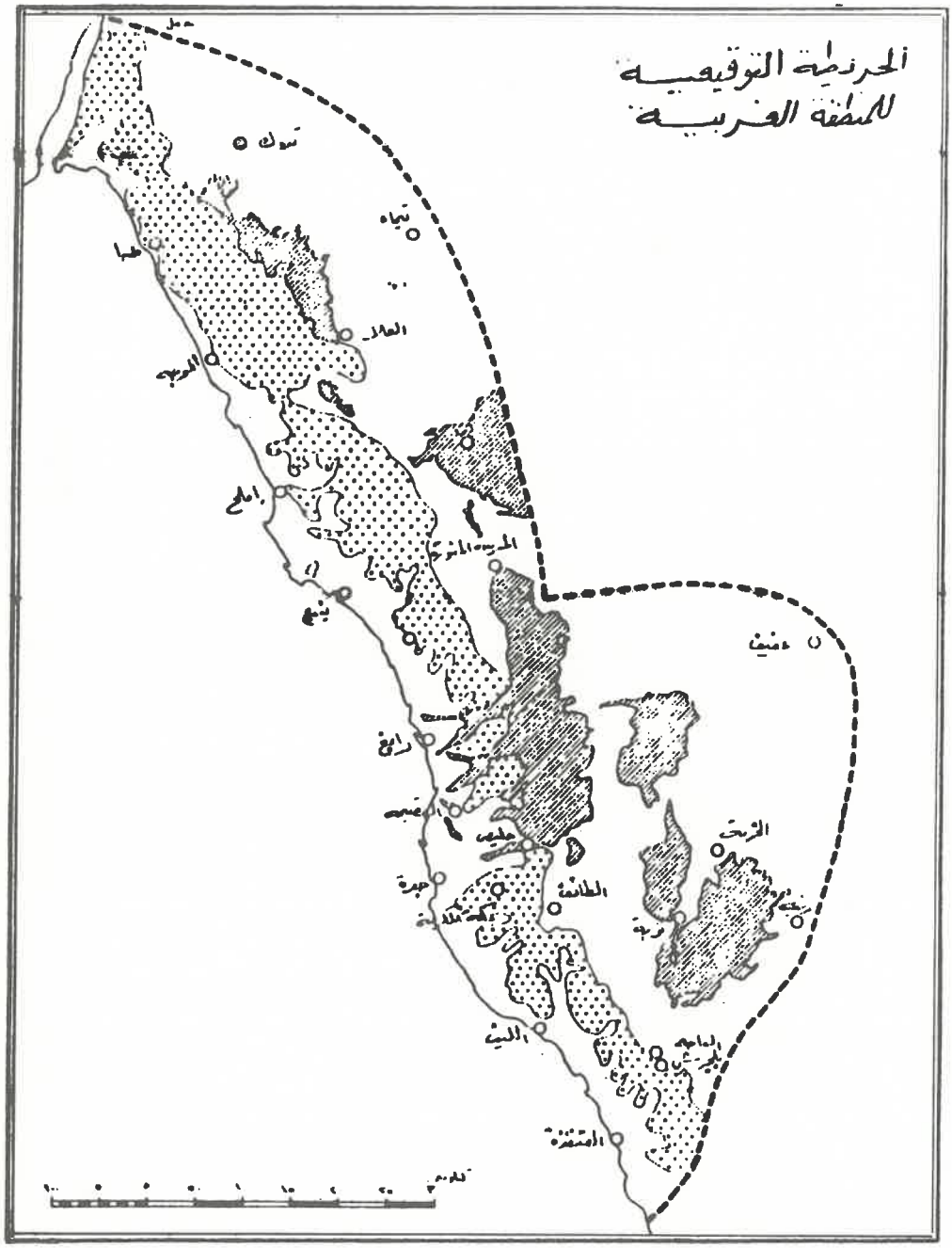
الخريطة التوقيعية
للمنطقة الغربية
تبوك
تيماء
العلا
الوجه
ينبع
المدينة المنورة
رابغ
جدة
الطائف
الليث
المخواة
عسير
الزلفي
الدرعية

شكل (٢)

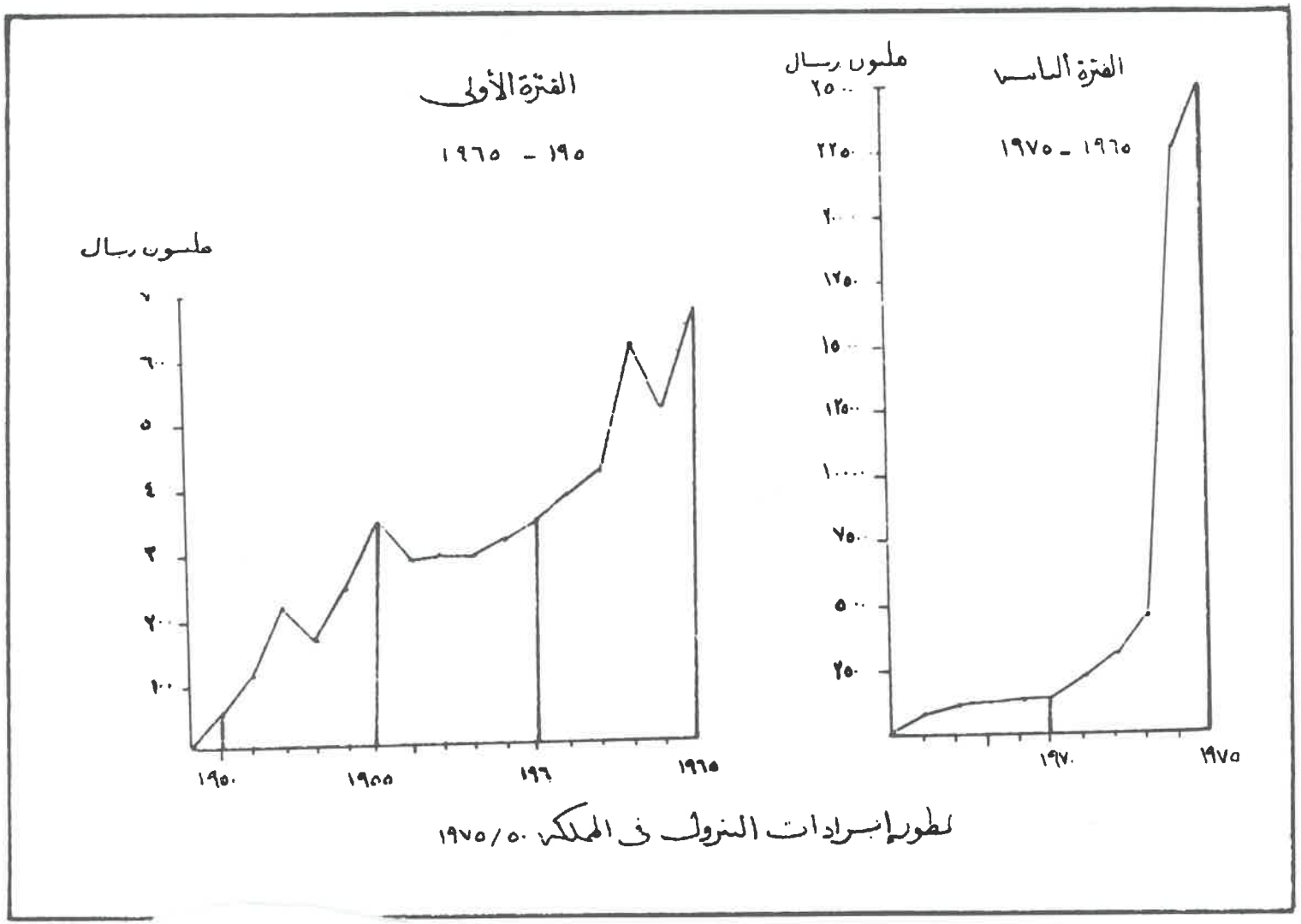

تطور إيرادات البترول في المملكة ١٩٥٠/٧٥

شكل (٣)

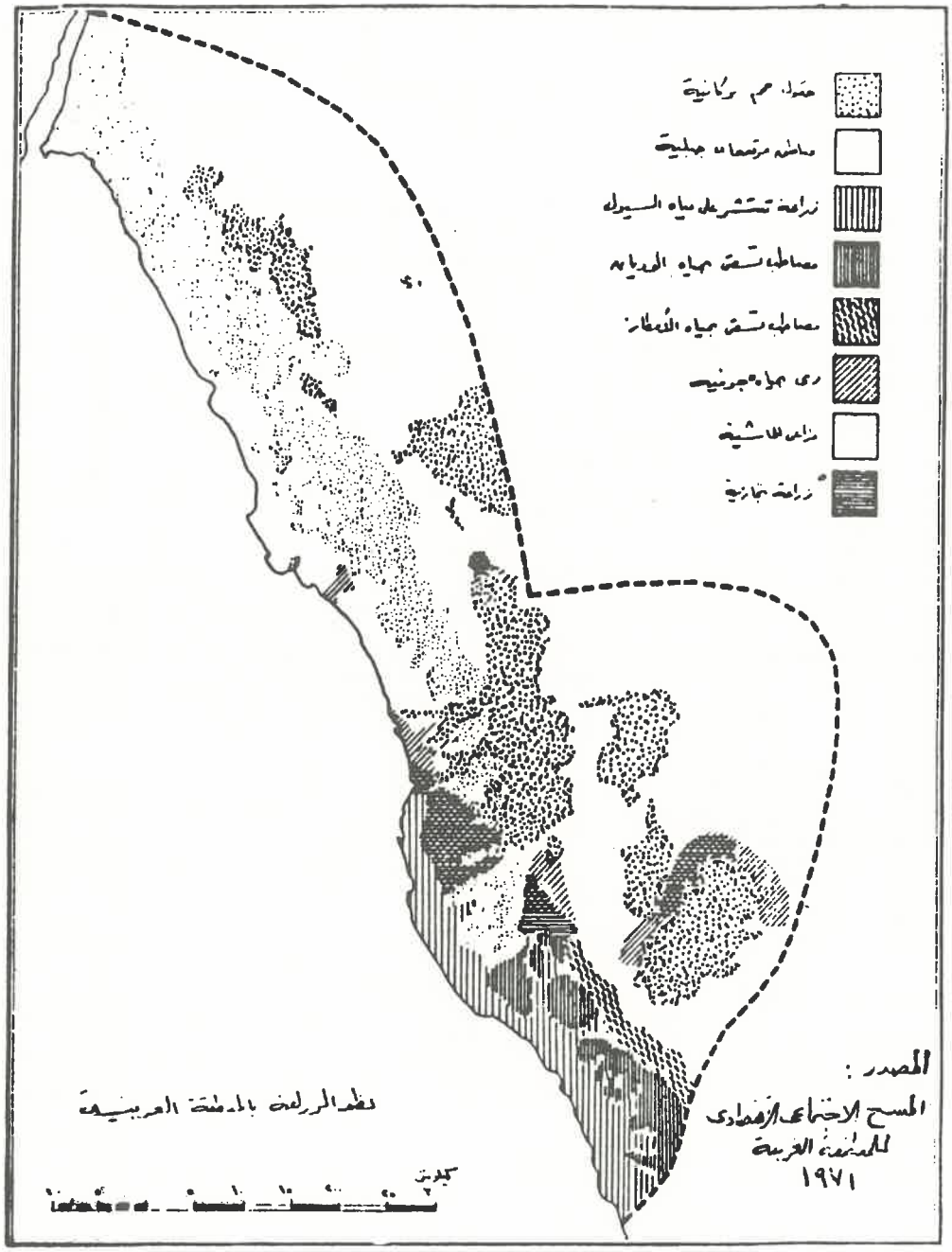

شكل (٤)

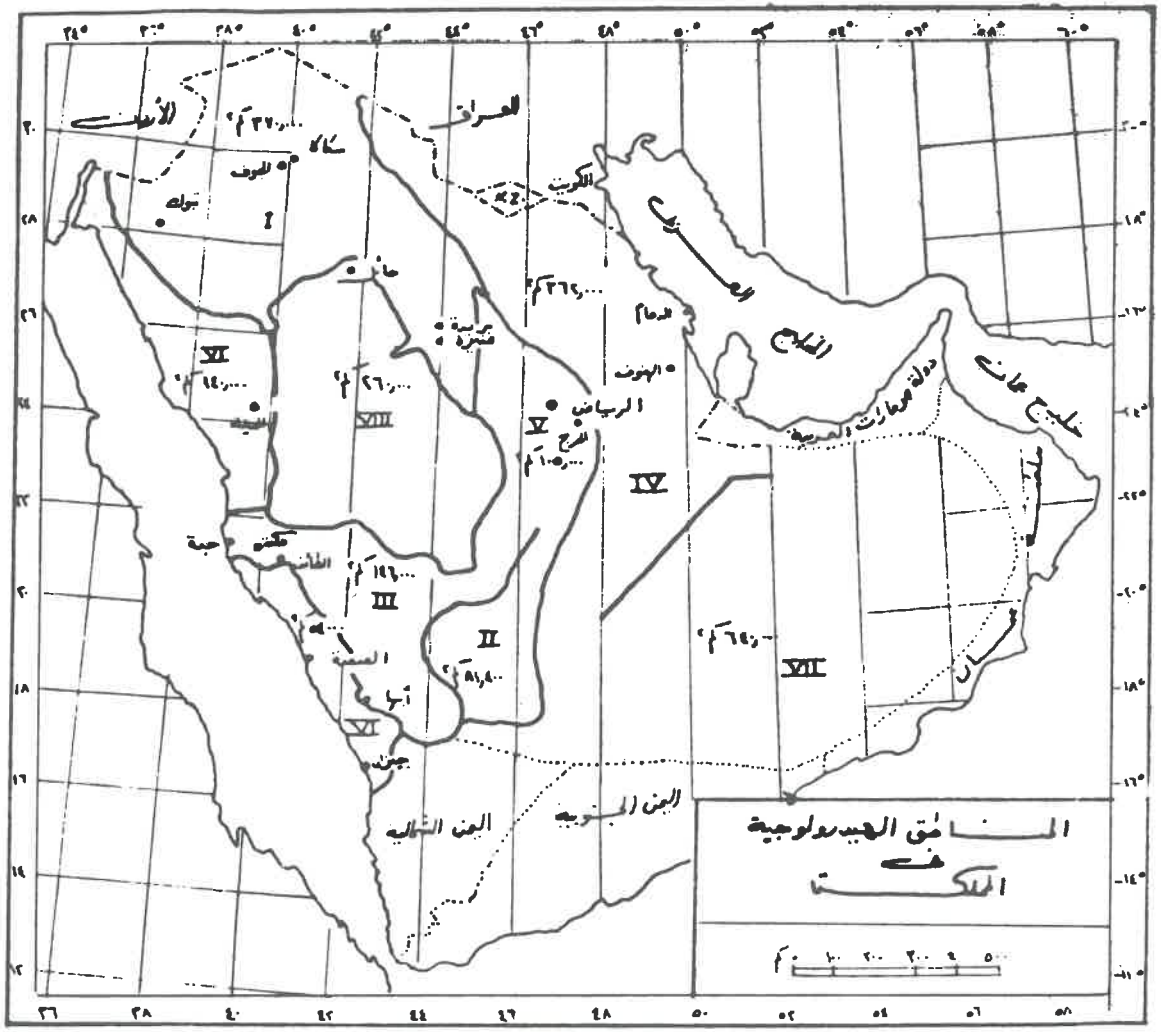
الأردن
العراق
الكويت
سكاكا
القوف
تبوك
حائل
بريدة
عنيزة
الدهناء
الهفوف
الرياض
المجمعة
الطائف
مكة
جدة
أبها
جيزان
اليمن الشمالية
اليمن الجنوبية
الخليج العربي
دولة الإمارات العربية
خليج عمان
المناطق الجيومورفولوجية في المملكة
كم

شكل (٥)

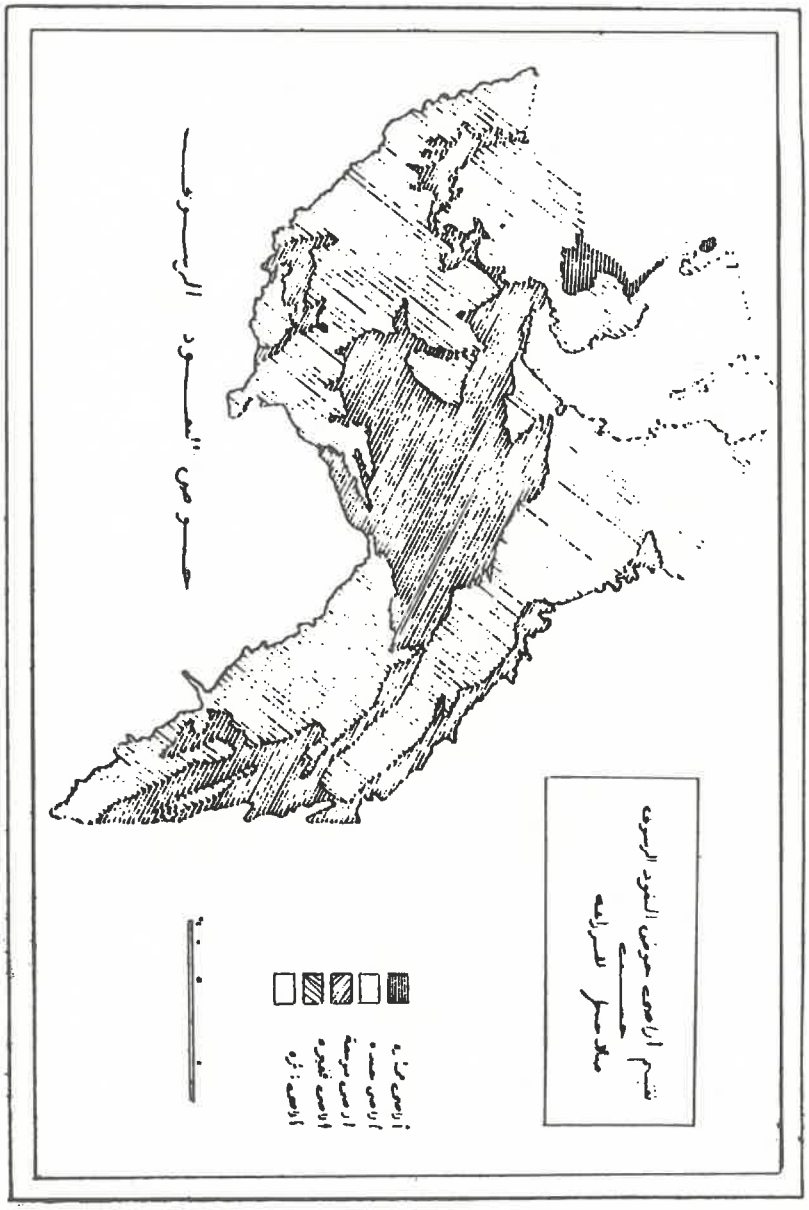
تقسيم الأراضي حسب السعود الرسوي
معدل سنوي للأمطار
سم
أراضي جافة
أراضي شبه جافة
أراضي متوسطة
أراضي غنية
أراضي غزيرة
حسب معدل السعود الرسوي

شكل (٦)

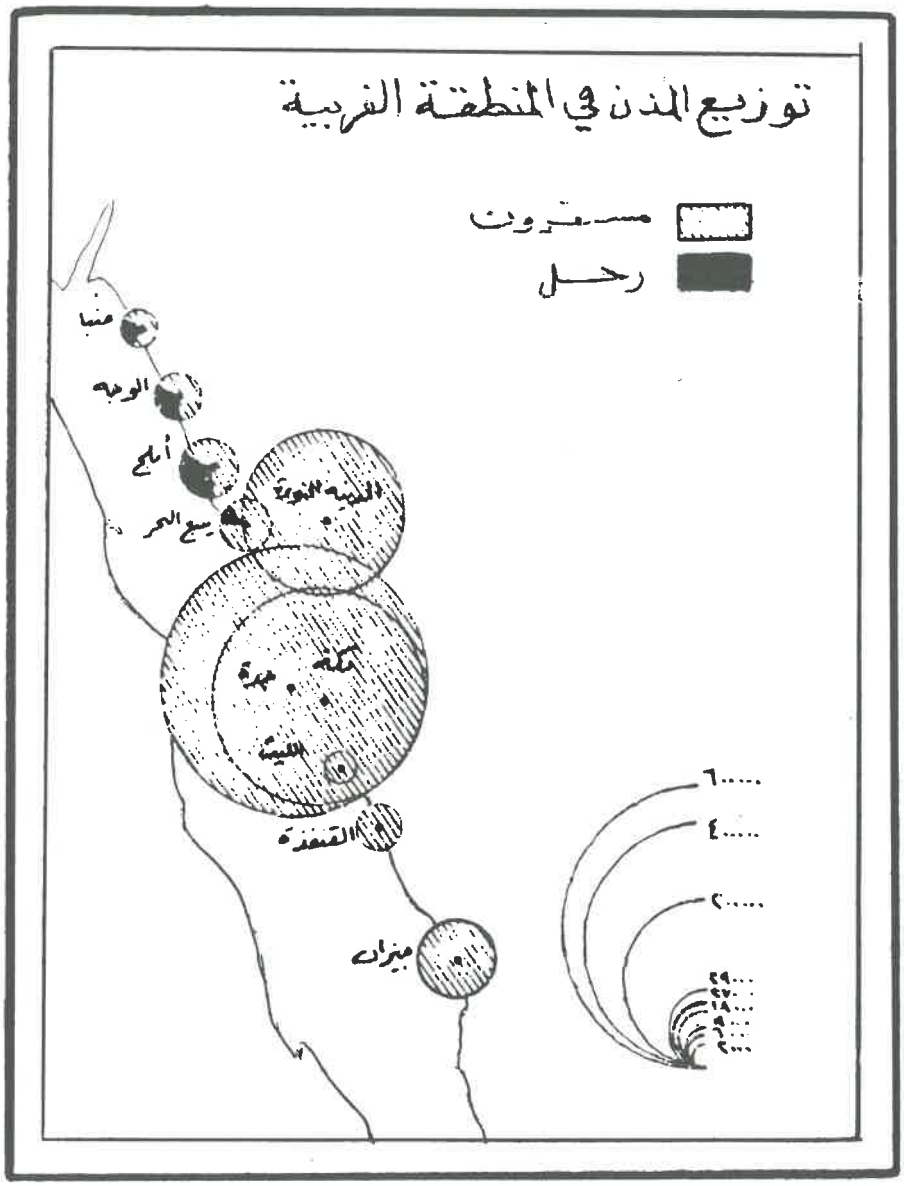
توزيع المدن في المنطقة العربية
مستقرون
رحل
صنعا
الوحدة
أبلحي
سيئون
الشيخ عثمان
شكلة
مبدة
الشيخ
القمقدة
ميزان
٦٠٠٠٠
٤٠٠٠٠
٢٠٠٠٠
٢٩٠٠٠
٢٢٠٠٠
١٨٠٠٠
٩٠٠٠
٢٠٠٠

شكل (٧)

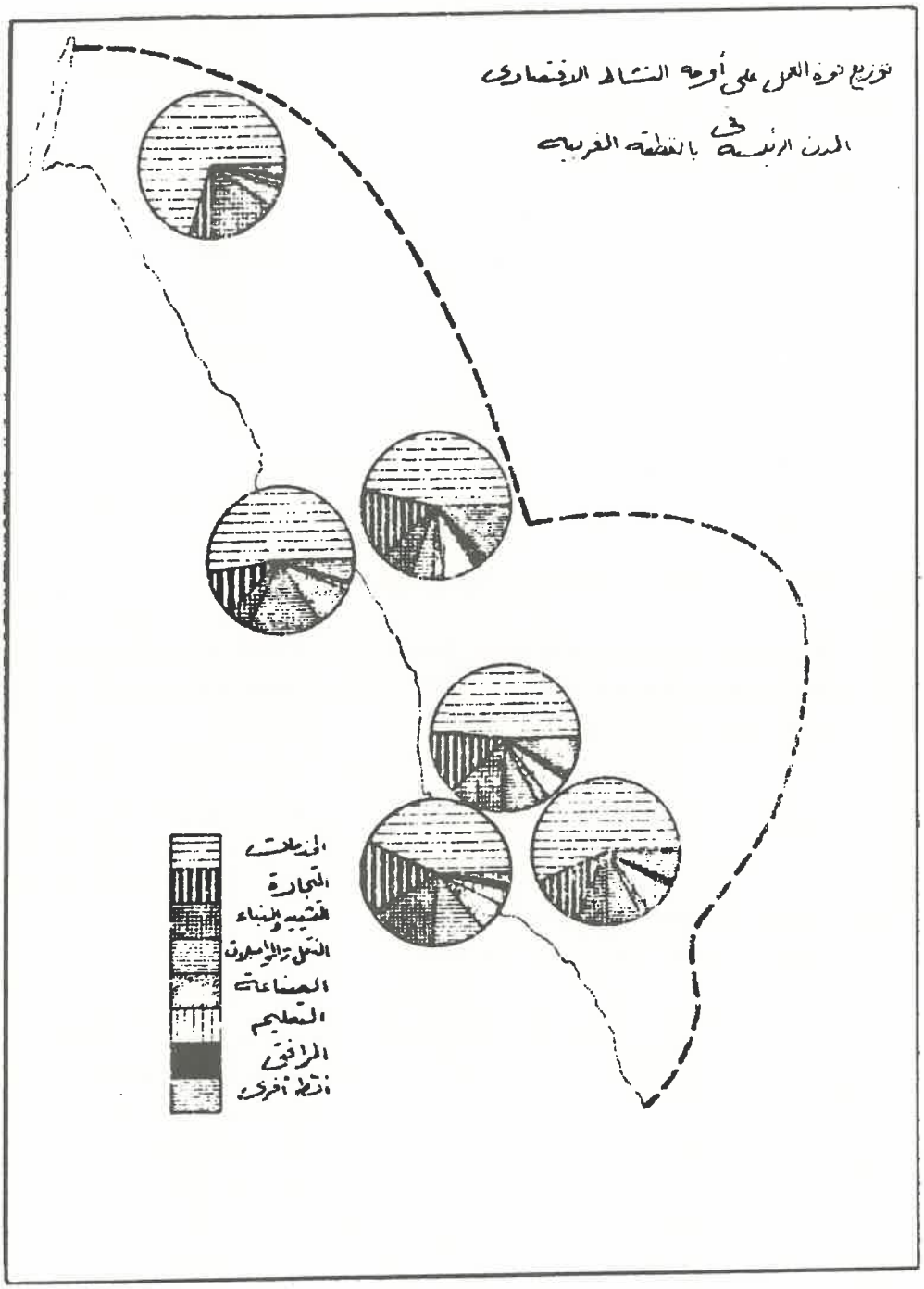
توزيع قوة العمل على أوجه النشاط الاقتصادي
في المدن الرئيسة بالمنطقة الغربية
الخدمات
التجارة
التشييد والبناء
النقل والمواصلات
الصناعات
التعليم
الزراعي
أنشطة أخرى

الهـــوامش :

١ ــ وزارة الداخلية . شؤون البلديات . الادارة العامة لتخطيط المدن والمناطق تقارير « عن مدن المملكة من اعداد مؤسسة دوكسيادس » وتقرير « مخطط المنطقـــة الغربية والمسمح الاقتصادي والاجتماعي لها في ١٩٧١ . من اعداد والترماتيو وشركاه لاعمال التخطيط »

٢ ــ وزارة المالية والاقتصاد الوطني « النتائج الاولية لتعداد السكان والمساكن للمملكة العربية السعودية . ١٣٩٤هـ ــ ١٩٧٤م » .

٣ ــ الهيئة المركزية للتخطيط ، « تقرير الهيئة المركزية للتخطيط » الرياض ، ١٣٩٤هـ ــ ١٩٧٤م .

٤ ــ وزارة التخطيط « المملكة العربية السعودية » . خطة التنمية الثانية ، الرياض ، ١٣٩٥ ــ ١٤٠٠هـ ــ ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠م .

٥ ــ الهيئة المركزية للتخطيط . المرجع السابق . ص ١٧ .

٦ ــ ابو بكر متولي . المرجع السابق . ص ١٥ .

7 - Date for wells, 1965 - 1968, No. 27

٨ ــ ابو بكر متولي . المرجع السابق .

٩ ــ وزارة الزراعة والمياه . المملكة العربية السعودية . سبع سنابل خضر ، الرياض ١٩٦٥ ــ ١٩٦٢ ، اعداد عبدالباسط الخطيب ١٩٧٤ .

١٠ ــ حسن حمزة حجرة . **امكانية التنمية الزراعيـــة في المملكة العربية السعودية** وزارة الزراعة والمياه ، الرياض ، بدون تاريخ .

11 - Ministry of Agriculture and water, Department of water resources development. "Previous data for AlWajh, Medina, Jaddah and Sabya areas". No. 32. Hydrological publications.

١٢ ــ وزارة الزراعة والمياه . المرجع السابق . ص٤٤

١٣ ــ نفس المرجع . ص ٤٥

١٤ ــ نفس المرجع . ص ٤٧

١٥ ــ حسن حمزة حجرة . المرجع السابق . ص ٢٨

16 - Ministry of Agriculture & Water. OP. Cit.

17 - "Data for wells". 1965 - 1968. No. 27.

١٨ ــ وزارة التخطيط . المملكة العربية السعودية . المرجع السابق . ص ٧٥

١٩ ــ جامع مصطفى جامع « التوجه الامثل لصادرات الزيت الخام في المملكة العربية السعودية »، **مجلة الاقتصاد والادارة** ، مركز البحوث والتنمية ، جامعة الملك عبد العزيز ، العدد الثاني ، ١٣٩٦، ص ٥٢ ــ ٦٠ .

٢٠ ــ « ايكولوجية البداوة في المملكة العربية السعودية » . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** العدد ١١ ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٨٥ ــ ١٢٠ .

٢١ ــ محمد محمود الصياد . « توطين البدو في البلاد العربية » ، **مجلة مرآة العلوم الاجتماعية** ، ديسمبر ١٩٦٥ .

٢٢ ــ محيي الدين صابر . **التغير الحضاري وتنمية المجتمع في العالم العربي** . مرس اللبـــان ، ١٩٦٢ .

23 - Paul R. Ehrlich (and others) "Human Ecology ... Problems and Solutions", San Francisco. 1973.

٢٤ ــ ابو بكر متولي . المرجع السابق .

٢٥ ــ محيي الدين صابر . المرجع السابق . ص ٢٧

26 - T. G. McGee, "The urbanisation process in the third world", London, 1971.

٢٧ ــ جامع مصطفى جامع . المرجع السابق . ص ١١

٢٨ ــ أبو بكر متولي . المرجع السابق.

٢٩ ــ عمر الفاروق السيد رجب . **دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية** . دار الشروق جدة ، ١٩٧٨ .

30 - T. G. McGee. OP. Cit. P. 29.

٣١ ــ عمر الفاروق سيد رجب . المرجع السابق . ص ٣٢٤ .

32 - David K. Boulton, Kathleen G. Pickelt, "Migeration and Social adjustment" Liverpool Univ. press, 1974.

٣٣ ــ عمر الفاروق سيد رجب . المرجع السابق . ص ٣٢٣ .

٣٤ ــ أبو بكر متولي . المرجع السابق .

٣٥ ــ الهيئة المركزية للتخطيط . المرجع السابق . ص ٥٦ .

صدر حديثـــا عن مجـــلة دراســـات الخـــليج والجزيرة العربية

كتاب وثائق الخليج والجزيرة العربية لعـــام ١٩٧٥

٥٤٦ صفحة من القطع الكبير ١٩٥ وثيقة خليجية

الثمن في الكويت ٣ دنانير للافراد

١٫٥٠٠ للطـــلاب

٦ دنانير للدوائـــر الرسمية والشركات

في الخارج : ما يعادل الثمن مضافا اليـــه أجور البريد .

يطلب من : ادارة المجلة ص.ب ١٧٠٧٣ الخالدية

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ دولة الكويت

- يشرف على تحريرها نخبة من رجالات الفكر والثقافة في الوطن العربي
- تهدف إلى تزويد القارئ العربي بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة على نحو أصيل ومعاصر
- يتناول كل كتاب دراسة مستقلة متكاملة، سواء أكانت ترجمة أم تأليفًا
- تصدر في مطلع كل شهر ميلادي، في حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع المتوسط

٢٥٠ فلسًا

المراسلات: باسم السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ ص.ب ٢٣٩٩٦ الكويت